الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الرأي العام تجاه النظم السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أغسطس 2025

مايكل روبنز
جامعة برينستون

تمهيد

في تقرير صادر مؤخرًا، عاين الباروميتر العربي فهم المواطنين والمواطنات في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للديمقراطية. تُظهر النتائج أن دعم الناس للديمقراطية ما زال قويًا، رغم قلقهم إزاء حدود الديمقراطية، والسبب في أغلبه يعود إلى أن الرأي العام بالمنطقة يرى الديمقراطية مشابهة للغاية - من حيث التعريف - لمفهوم الكرامة. من ثم، يعكس دعم الديمقراطية عن أمل الناس في رؤية طيف أعرض من الإصلاحات، تشمل ضمان الحقوق المدنية والمساواة السياسية والسلامة الشخصية وغياب الفساد وتوفّر الاحتياجات الأساسية للجميع، أكثر مما يعبّر المفهوم عن الانتخابات في حد ذاتها.

يختلف هذا الفهم عن معظم التعريفات الواردة في المراجع العلمية الخاصة بالديمقراطية، والتي تعتبر الانتخابات الحرّة والنزيهة شرطًا أساسيًا لا غنى عنه للنظام الديمقراطي، والحدّ الأدنى لاعتبار النظام ديمقراطيًا. وقد تُضاف سمات أخرى كذلك، مثل الحقوق السياسية والحماية للأقليات، غير أنّ الانتخابات تبقى جوهرية. أمّا بالنسبة للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنّ مخرجات النظام أكثر أهمية في تحديد مدى ديمقراطيته من المدخلات. على ذلك، فمن المعلوم أنّ بعض الأنماط من البُنى السياسية أكثر قابلية من غيرها على تعزيز النتائج الإيجابية. ومن هنا يبقى السؤال الجوهري: ما هي الترتيبات السياسية الأكثر احتمالًا لأن تؤدي إلى ما يراه الرأي العام في المنطقة نتائج ديمقراطية، أو بصياغة أخرى، ما يحقق لهم الكرامة التي ينشدونها؟

لأغراض التقييم، ضمّ الباروميتر العربي أربع أسئلة تصف أنماطًا مختلفة من الأنظمة السياسية التي وُجدت في المنطقة وفي دول أخرى حول العالم. وتشمل الأنظمة الأربعة: ديمقراطية برلمانية ليبرالية؛ ونظامًا سلطويًا؛ ونظامًا تحكمه الشريعة الإسلامية؛ ودكتاتورية عادلة. لا شكّ أنّ هناك العديد من أنماط الحكم الأخرى التي لم تُدرج في القائمة، غير أنّ هذه الأربعة يمكن أن تكون مؤشّرًا على نوع الحكومة التي يرغب مواطنو المنطقة في رؤيتها لبلدانهم.

عند المقارنة، تبدو النتائج غير حاسمة إلى حدّ ما. فلا يحظى أي من هذه النظم بدعم واسع عبر جميع الدول، كما لا يُرفض أي منها بالكامل في المنطقة. ومع ذلك، يُعدّ النظام الديمقراطي البرلماني الليبرالي الخيار الأكثر تفضيلاً بوجه عام، في حين أنّ النظم التي تقوم على وجود قائد قوي دون منح المواطنين فرصة للمشاركة بمدخلاتهم تميل إلى الحصول على دعم أقل. ويُسجَّل استثناء جزئي في حالة النظام القائم على الشريعة الإسلامية. ففي بعض الدول، مثل موريتانيا والأردن، تقول الأغلبية إنّها ستؤيد نظاماً يُحكم بهذا الشكل حتى وإن استبعد الأحزاب السياسية والانتخابات. أما في البلدان الأخرى، يميل الدعم لهذا النظام إلى أن يكون أقل مقارنة بالديمقراطية البرلمانية.

تشير هذه النتائج إلى ما يلي: بينما يريد مواطنو المنطقة نظاماً يطلقون عليه اسم "الديمقراطية" يضمن لهم الكرامة الشخصية، لا يوجد توافق حول الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تحقق مثل هذا النظام. فعلى سبيل المثال، يتقارب مستوى الدعم للنظام البرلماني الليبرالي مع الدعم لوجود قائد قوي في تونس، وهو ما يعكس إحباط المواطنين من أنّ التجربة الديمقراطية الناشئة بعد ثورة الياسمين لم تحقق النتائج التي تلبّي آمالهم وتطلعاتهم. يبحث كثيرون اليوم عن نظام قادر على تجاوز الشكليات وتقديم نتائج ملموسة. في المقابل، تُظهر بلدان أخرى مثل المغرب التزاماً واضحاً بالنظام التعددي ورفضاً لفكرة الحاكم القوي. وربما أسهم النمو الاقتصادي الذي شهدته المغرب مؤخراً وتحسّن فعالية الحكومة في تعزيز الدعم لمثل هذا النظام السياسي بوصفه أكثر السبل فاعلية لإشراك المواطنين في مسار التنمية الوطنية.

في المحصلة، تكشف هذه النتائج عن منطقة ما زالت تبحث عن النظام الأمثل للحكم. فالمواطنون يريدون الكرامة، لكن سنوات طوال من الحكم غير الديمقراطي لم تحقق هذا الهدف في معظم بلدان المنطقة. على ذلك، فإن التجارب الديمقراطية المحدودة، كما تُعرّف الديمقراطية بالمعنى التقني، لم تُفضِ أيضاً إلى النتائج المرجوّة. تعكس النتيجة حالة من عدم اليقين بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الطموح. وسيواصل المواطنون البحث، في داخل المنطقة وربما خارجها، عن نموذج واضح لنظام سياسي يحقق لهم النتائج التي يريدونها ويمنحهم في الوقت ذاته دورًا في تحديد كيفية حُكم بلدانهم. وحتى ذلك الحين، يبدو من غير المرجح أن يتوحّد المواطنون في معظم الدول حول نموذج واحد للحكم.

تفضيل النظام السياسي

تتمثل إحدى أبرز التحديات أمام الديمقراطية في المنطقة في أنّ المواطنين غير متأكدين من نوع النظام الذي يمكن أن يحقق تعريفهم الخاص للديمقراطية، وهو ما تكشفه مجموعة أخرى من الأسئلة في الدورة الثامنة من الباروميتر العربي. ولقياس تصورات المواطنين حول النظام السياسي، تضمّن الاستبيان مجموعة أسئلة حول مدى ملاءمة أنماط مختلفة من النظم السياسية لإدارة شؤون بلادهم. وقد شملت أربعة أنماط للحكم: ديمقراطية ليبرالية، ونظام سلطوي يقوم على الحاكم القوي، ونظام قائم على الشريعة الإسلامية، ودكتاتورية عادلة. تجدر الإشارة إلى أنّ جميع هذه الأنماط الأربعة طُبقت في المنطقة في فترات مختلفة وفي بلدان متعدّدة، ما يعني أنّ المبحوثين لديهم درجة من الإلمام بها جميعاً.

يحظى النظام السياسي الديمقراطي، والذي وُصف للمبحوثين بأنه "نظام برلماني تتنافس فيه الأحزاب القومية واليسارية واليمينية والإسلامية في انتخابات برلمانية"، بدعم متوسط. في المغرب، عبّرت غالبية واضحة (68 بالمئة) عن أنّ هذا النوع من النظام مناسب جداً أو مناسب لبلدهم. في المقابل، جاء مستوى الدعم أقل في بلدان أخرى. ففي فلسطين (54 بالمئة)، وموريتانيا (52 بالمئة)، والأردن (51 بالمئة)، يرى نحو نصف المواطنين فقط أنّ النظام الديمقراطي الليبرالي ملائم. أما في لبنان (42 بالمئة)، والعراق (39 بالمئة)، وتونس (38 بالمئة)، فلا تتعدى نسبة المؤيدين لهذا النظام أقلية من المواطنين. ومن اللافت أنّ هذه البلدان الثلاثة شهدت انتخابات برلمانية مهمة خلال العقد الماضي، إلا أنّ أقل من نصف مواطنيها يعتبرون هذا النظام مناسباً.

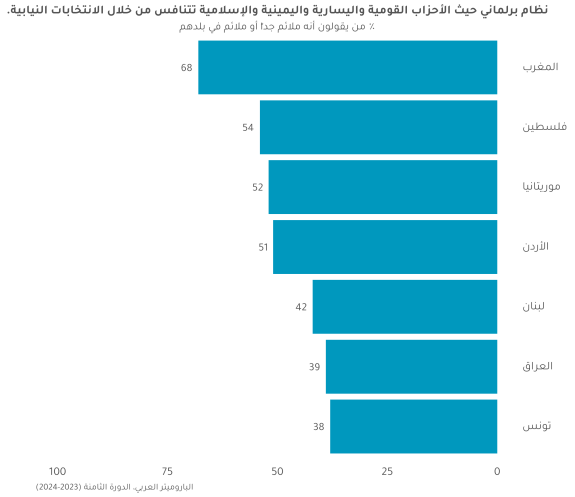

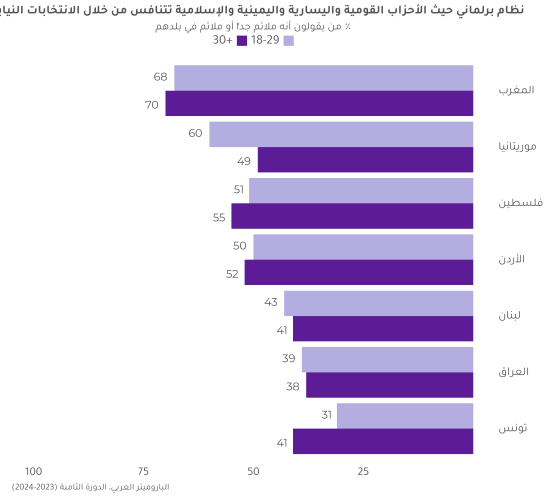

في تونس، يظهر الشباب عزوفاً أكبر عن النظام الديمقراطي؛ إذ لا يرى سوى 31 بالمئة من التونسيين في الشريحة العُمرية من 18 إلى 29 عاماً أنّ النظام الديمقراطي الليبرالي مناسب لبلدهم، وهي نسبة تقل بعشر نقاط مئوية عن الشريحة الأكبر سناً التي بلغت سنّ الرشد قبل ثورة الياسمين عام 2011. ويبدو أنّ من تَشكّلت خبراتهم السياسية والاجتماعية خلال التحديات الاقتصادية التي أعقبت الثورة يميلون بشكل خاص إلى رفض هذا النظام.

على ذلك، لا يعني هذا أنّ المواطنين يريدون نظاماً لا يكون لهم فيه أي دور. فعند سؤالهم عن مدى ملاءمة نظام الحاكم القوي، والمُعرّف بأنه "نظام سياسي تُدار فيه الدولة بسلطة قوية تتخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو آراء المعارضة"، يُظهر أقل من النصف في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع تأييداً له. علاوة على ذلك، لم تتجاوز نسبة المؤيدين لهذا النوع من الحكم نسبة المؤيدين للديمقراطية الليبرالية سوى في العراق (46 بالمئة مقابل 39 بالمئة). تمثّل تونس تمثل استثناءً آخر، حيث يكاد يتساوى الدعم للحكم السلطوي مع الديمقراطي (36 بالمئة مقابل 38 بالمئة). أما في بقية البلدان، لا تتعدى نسبة من يرون أنّ حكم الحاكم القوي مناسباً أقليات صغيرة، تتراوح بين 28 بالمئة في الأردن و20 بالمئة في لبنان.

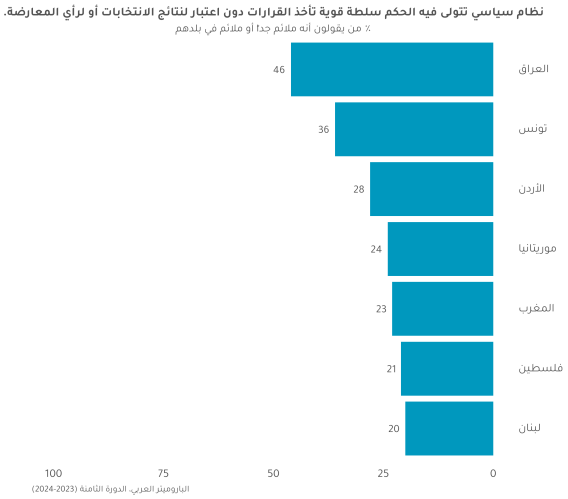

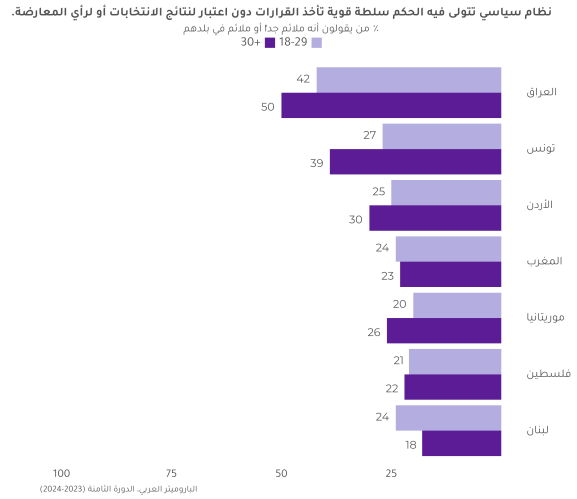

من اللافت أنّ الشباب يميلون في العادة إلى رفض نظام الحاكم القوي أكثر من الفئات الأكبر سناً، بما في ذلك في تونس. ففي تونس، تقل احتمالية تأييد المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً للحكم السلطوي بمقدار 12 نقطة مئوية مقارنة بمن هم في سن 30 فأكبر. وفي العراق يبلغ الفارق 8 نقاط، وفي موريتانيا 6 نقاط، وفي الأردن 5 نقاط. وحده لبنان يمثل استثناءً، حيث يُظهر الشباب ميلاً أكبر لتأييد حكم الحاكم القوي مقارنة بالفئات الأكبر سناً (24 بالمئة مقابل 18 بالمئة).

كما أنّ الدعم لفكرة "الدكتاتورية العادلة"، المُعرّفة بأنها "حكومة تلبي احتياجات المواطنين دون منحهم حق المشاركة في العملية السياسية"، يظل محدوداً. ففي جميع البلدان المشمولة بالاستطلاع، يقول أقل من نصف المبحوثين إنّ مثل هذا النظام مناسب أو مناسب جداً. وفي معظم البلدان، تتراوح نسب التأييد بين نحو ثلاثة إلى أربعة من كل عشرة مواطنين. والاستثناء الوحيد هو فلسطين، حيث لم يؤيد هذا النظام سوى 23 بالمئة. كما لم تظهر فروق كبيرة بين الأجيال في معظم البلدان، باستثناء بلدين، هما تونس، حيث كان الشباب أقل ميلاً لتأييد هذا النظام بفارق 8 نقاط، والأردن بفارق 6 نقاط.

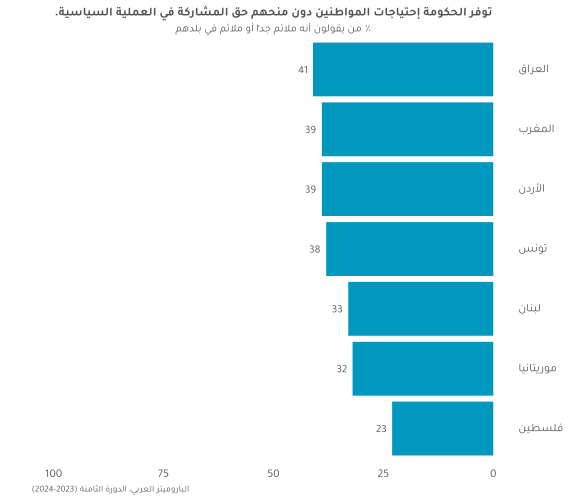

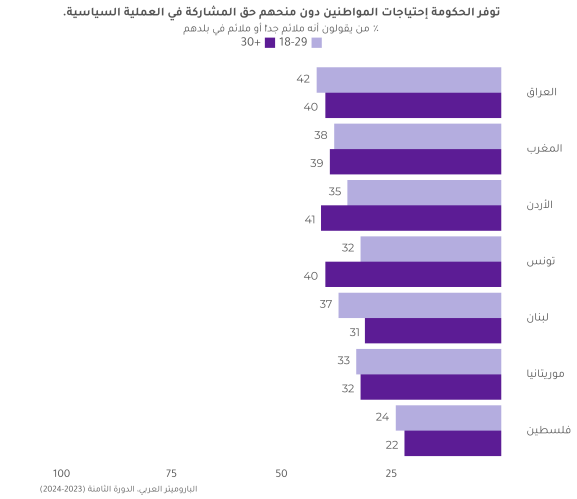

ورغم أنّ الدعم للديمقراطية الليبرالية ما زال أعلى من باقي النظم، فإن التأييد لهذا النظام تراجع بشكل ملحوظ منذ الانتفاضات العربية. ففي الدورة الثالثة من الباروميتر العربي (2012-2014)، أي مباشرة بعد الانتفاضات، أبدت أغلبية واضحة

في المنطقة تأييدها لنظام برلماني تتنافس فيه جميع الأحزاب في الانتخابات؛ إذ بلغت النسبة على الأقل ثلثي المواطنين في العراق (73 بالمئة)، والمغرب (73 بالمئة)، ولبنان (68 بالمئة)، وتونس (66 بالمئة)، والأردن (66 بالمئة). أمّا بعد نحو عقد من الزمن، فإن مستوى التأييد للنظام الديمقراطي الليبرالي انخفض بصورة كبيرة في معظم البلدان التي تتوافر لها بيانات في الفترتين. وسُجّل أكبر تراجع في العراق (-34 نقطة) يليه تونس (-28 نقطة)، ثم لبنان (-26 نقطة)، والأردن (-15 نقطة). وحده المغرب سجّل استقراراً نسبياً مع انخفاض محدود بلغ خمس نقاط فقط خلال هذه الفترة.

وفي الوقت نفسه، فإن النظام القائم على سلطة قوية قد حاز شعبية متزايدة خلال الفترة ذاتها. ففي دورة الاستطلاعات 2014-2012، كان الدعم لنظام الحاكم السلطوي القوي ضعيفاً، حيث قال نحو واحد من كل عشرة أشخاص إنه مناسب أو مناسب جداً في كل من المغرب (9 بالمئة)، وتونس (9 بالمئة)، والعراق (8 بالمئة)، ولبنان (8 بالمئة). ومن بين البلدان الخمسة التي شملها الاستطلاع، شكّل الأردن الاستثناء الوحيد عن هذا الاتجاه؛ إذ أبدى 23 بالمئة من مواطنيه تأييداً لهذا النوع من النظم.

بعد نحو عشر سنوات، ارتفع الدعم لهذا النظام بشكل كبير في معظم البلدان. ففي العراق، سُجّل ارتفاع بمقدار 38 نقطة، تليه تونس (27 نقطة)، ثم المغرب (14 نقطة)، ولبنان (12 نقطة). وحده الأردن لم يشهد تغييراً كبيراً؛ إذ اقتصر الارتفاع فيه على خمس نقاط فقط خلال هذه الفترة. وتشير هذه البيانات بقوة إلى أنّ عدداً كبيراً من المواطنين في المنطقة لم يفقدوا الثقة بالنظم الديمقراطية الليبرالية فحسب، بل تحوّلت مواقفهم أيضاً نحو تأييد النظم غير الديمقراطية في السنوات التي أعقبت الانتفاضات العربية.

نظام برلماني حيث الأحزاب القومية واليسارية واليمينية والإسلامية تتنافس من خلال الانتخابات النيابية.

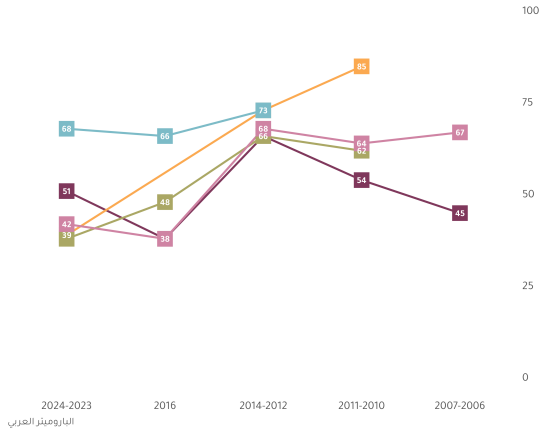

نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة.

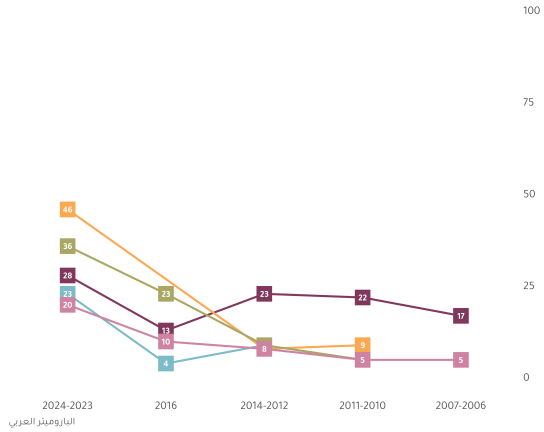

تظهر مؤشرات أخرى أنّ الدعم لأشكال الحكم غير الديمقراطية آخذ في الارتفاع أيضاً. فإلى جانب نظام الحاكم القوي، تتزايد كذلك شعبية فكرة "الدكتاتورية العادلة". وقد طُرح هذا السؤال لأول مرة في الباروميتر العربي عام 2016، حيث عبّرت نسب محدودة عن استعدادها للتخلي عن حقوقها السياسية مقابل نظام يؤمّن احتياجاتها الاقتصادية؛ إذ لم تتجاوز نسبة المؤيدين لهذه المقولة 15 بالمئة في الأردن، و13 بالمئة في كل من لبنان والمغرب. بينما في تونس بلغت النسبة 28 بالمئة. أمّا بحلول فترة 2024-2023، فقد زاد الدعم لهذا النظام بشكل ملحوظ في هذه البلدان، حيث يؤيد ما لا يقل عن ثلث المواطنين هذا التوجه. إجمالًا، كان الارتفاع الأكبر في المغرب (بواقع 26 نقطة) يليه الأردن (24 نقطة)، ثم لبنان (20 نقطة)، وتونس (10 نقاط).

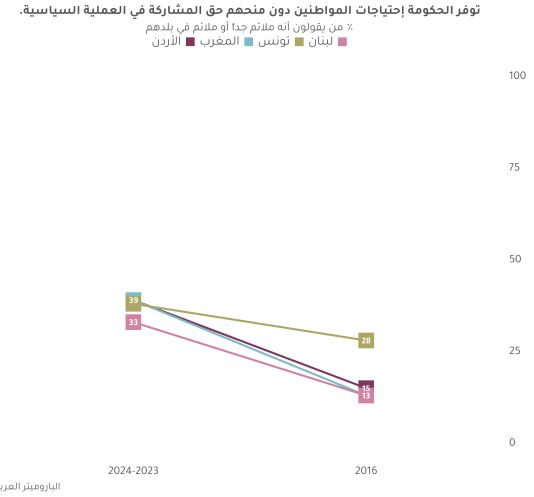

وعلى الرغم من التناقض الظاهر بين استمرار الدعم للنظم "الديمقراطية" وارتفاع التأييد للنظم غير الديمقراطية، فإن المنطق الأساسي يعود إلى الكيفية التي يعرّف بها المواطنون الديمقراطية. فالديمقراطية بالنسبة لهم تتعلق بالمخرجات أكثر من المدخلات. إذ يرى كثير من المواطنين العاديين أنّ البرلمانات المنتخبة تبدو غير فعّالة في إحداث تحسينات ملموسة في حياتهم. ففي حالات مثل مصر وتونس بعد الثورات، انصبت النقاشات الكبرى المتعلقة بالبرلمانات المنتخبة على دور الدين في الدولة بدلاً من القضايا التي من شأنها تحسين حياة المواطنين. وفي بلدان مثل العراق والأردن، ركزت البرلمانات بدرجة أكبر على توزيع الريع بدلاً من إحداث تغييرات جوهرية.

يتجلى هذا الإحباط أيضاً في سؤال حول تفضيل النتائج على الإجراءات؛ إذ يطرح الباروميتر العربي سؤالاً عن مدى اتفاق المبحوثين مع مقولة أنّ البلد بحاجة إلى قائد قادر على تجاوز القواعد عند الضرورة لإنجاز الأمور. وفي ثلاث دول كانت فيها الانتخابات أكثر جدية خلال العقد الماضي–العراق وتونس ولبنان –وافق ما لا يقل عن سبعة من كل عشرة مواطنين على هذا الطرح، بما في ذلك 88 بالمئة في العراق. أمّا في باقي الحالات، فقد أيد المقولة نحو النصف، حيث بلغت النسبة 50 بالمئة في موريتانيا، و49 بالمئة في فلسطين، و47 بالمئة في المغرب. ويعكس هذا التوجه بوضوح الطلب الواسع على تحقيق تقدم ملموس في دول المنطقة، حتى وإن جاء ذلك على حساب القواعد القانونية المرتبطة عادة بالنظام الديمقراطي.

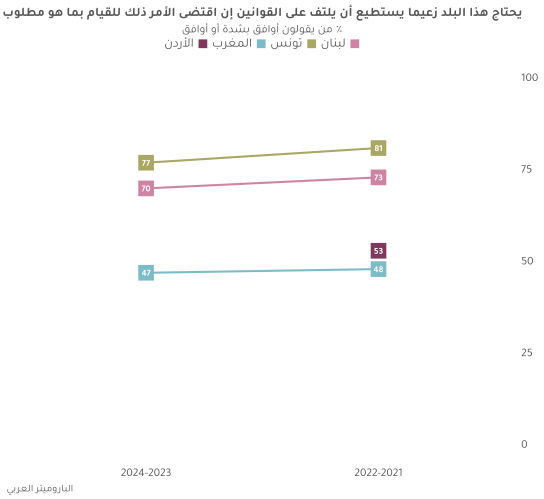

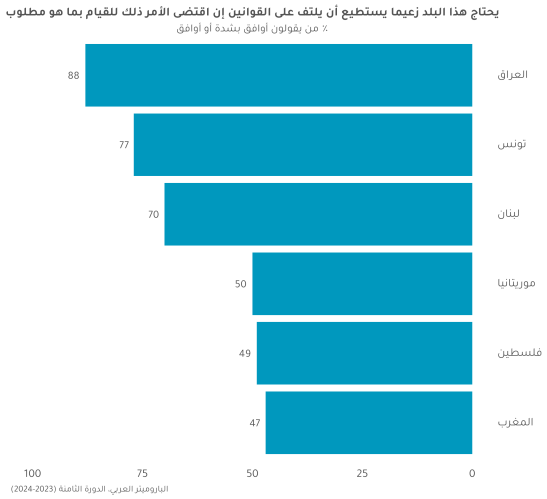

يكشف الدعم للحكم القائم على الشريعة الإسلامية عن بُعد إضافي في هذه النتائج. ففي بلدين، هما موريتانيا والأردن، تقول الأغلبية إنها تؤيد مثل هذا النظام حتى وإن لم يتضمن أحزاباً سياسية أو انتخابات. أما في بقية البلدان فالدعم أقل؛ إذ يتراوح التأييد بين نحو ثلاثة من كل عشرة وأربعة من كل عشرة مواطنين. والاستثناء الواضح هو لبنان، حيث لم يؤيد النظام القائم على الشريعة الإسلامية سوى 13 بالمئة. ومن اللافت أنّ نصف المواطنين في كل من موريتانيا والأردن يعبّرون أيضاً عن تأييدهم للنظام البرلماني، في حين أنّ أقل من نصفهم يدعمون النظامين غير الديمقراطيين الآخرين. ويبدو أنّ هناك اتجاهاً واسعاً في هذين البلدين لتأييد نظام يجمع بين الطابع الديمقراطي وبين إدماج جوانب من الشريعة الإسلامية في منظومة الحكم.

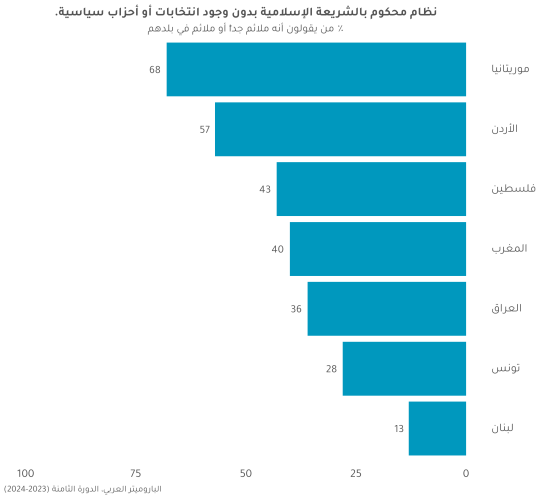

الخُلاصة

بينما يسعى المواطنون في المنطقة إلى ترجمة دعمهم لفكرة "الديمقراطية" إلى نظام حكم فعلي، لا يظهر أنّ هناك رؤية موحدة بشأن الشكل الذي يجب أن يتخذه هذا النظام. ففي معظم البلدان، يحظى النظام الديمقراطي البرلماني الليبرالي بأعلى نسبة من الدعم، لكنها ليست نسبة كاسحة. علاوة على ذلك، تراجع مستوى التأييد لهذا النظام في معظم الدول خلال العقد الأخير. في المقابل، أصبح العديد من المواطنين أكثر ترحيبًا ببدائل غير ديمقراطية، تشمل أنماطاً متعددة من النظم التي لا تتيح لهم دوراً مباشراً في العملية السياسية. فقد ارتفع بشكل كبير خلال السنوات الخمس الأخيرة الدعم لفكرة السلطة القوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار المعارضة أو نتائج الانتخابات، وكذلك التأييد لنظام يلبّي احتياجات المواطنين دون منحهم دوراً في صياغة القرار السياسي. ومع ذلك، لم يصل أي من هذين النظامين إلى مستوى الدعم الذي تحظى به الديمقراطية الليبرالية.

تشير هذه النتائج المتعارضة إلى أنّه من غير المرجح أن يدعم مواطنو المنطقة نظاماً واحداً باعتباره السبيل لتحقيق الكرامة الشخصية. فقد لعب الإحباط من النظم السلطوية التي فشلت في تلبية احتياجات المواطنين دوراً كبيراً في اندلاع احتجاجات الربيع العربي عام 2011. على ذلك، فإن التجارب الديمقراطية في تونس ومصر لم تحقق النتائج المرجوّة. وكانت النتيجة تراجعاً كبيراً في الدعم للديمقراطية الليبرالية في تونس، ترافق مع ارتفاع ملحوظ في التأييد للنظام السلطوي. ويبدو أنّ مواطني دول أخرى في المنطقة استخلصوا دروساً مشابهة من هذا المسار الانتقالي. والخلاصة أنّ المواطنين يفضلون نظام حكم ديمقراطياً، لكنهم غير موحّدين في تأييد هذه المنظومة. وفي غياب رؤية واضحة للمستقبل، يُرجّح أن تواصل النظم القائمة حكمها، بينما يستمر بحث المواطنين عن "الديمقراطية"، أو بالأحرى عن الكرامة.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.